

Distr.
GENERAL

E/1998/89
14 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
نيويورك ٦-٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨
البند ١٣ من جدول الأعمال
المسائل الاقتصادية والبيئية

رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى رئيس
المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لفانواتو
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا نص الرسالة المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ الموجهة إليكم من صاحب
السعادة الأونرابل دونالد كلبوكاس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية في جمهورية فانواتو، بشأن توصية لجنة
التخطيط الإنمائي المتعلقة بسحب جمهورية فانواتو من قائمة البلدان الأقل نمواً.

وأكون في غاية الامتنان لو تكرمتم بإطلاع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مضمونها.
كما سأكون في غاية الامتنان لو تكرمتم بتوزيع نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة
الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٣١ من جدول الأعمال.

(توقيع) جان رافو آكي

السفير

الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة من رئيس وزراء فانواتو
إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إخراج فانواتو المقترح من قائمة أقل البلدان نموا

عظفا على رسالة من سبقني المؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ الموجهة إلى أمين عام الأمم المتحدة، وعلى مداولات الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين بشأن المسألة المذكورة أعلاه، اسمحو لي بأن أعرب ثانية عن قلق حكومتي بشأن اقتراح لجنة التخطيط الإنمائي، المقدم إثر قيامها باستعراض الثلاث سنوات في دورتها لعام ١٩٩٧، بإخراج فانواتو من قائمة أقل البلدان نموا.

وحكومتي تحث الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ثانية على إرجاء نظر لجنة التخطيط الإنمائي في الوضع القانوني لفانواتو كبلد من أقل البلدان نموا حتى عام ٢٠٠٠. وفيما يلي الأسباب التي نقدمها لدعم موقفنا إزاء هذه المسألة:

(أ) لا يزال يساورنا شكوك جدية بشأن جودة الإحصائيات المستعملة في العملية؛

(ب) لم نقدم أي مدخلات تقنية في العمليات الحسابية؛ كما لم ندع إلى تقديم الملاحظات بشأن الأحكام النوعية، التي كان يتعين تقديمها إزاء عدم كفاية الإحصائيات المتاحة ومجموعة المؤشرات المستعملة؛

(ج) لقد أكدت لجنة التخطيط الإنمائي ذاتها أهمية القيام بمزيد من العمل بشأن المعايير التي تستعملها بشأن البت في إخراج البلدان من القائمة. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة أيضا بالقيام بمزيد من العمل بشأن وضع رقم قياسي للضعف الاقتصادي من أجل احتمال استعماله في تحديد أقل البلدان نموا. وعلى ضوء هذه التطورات، لا تزال الحكومة تعتقد بأنه من غير المناسب أن يطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إنجاز وجهات نظره بشأن إخراج أي بلد آخر من القائمة قبل أن تستعرض لجنة التخطيط الإنمائي المعايير التي تستعملها وتدرج الرقم القياسي للضعف الاقتصادي في هذه المعايير، وفقا لطلب الجمعية العامة؛

(د) وكجزء من "برنامج الإصلاح الشامل" الذي نضطلع به حاليا في جميع أرجاء البلد، نركز الآن على القدرة المحلية وتعزيز جميع القطاعات في مكتب الإحصاء. وستسفر هذه الجهود، في جملة أمور، عن مجموعة بيانات إحصائية محسنة بشأن مسائل، مثل: الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، والحصص القطاعية، والعمر المتوقع، ونسبة الوفيات، والإلمام بالقراءة والكتابة، واستهلاك الطاقة، وحجم

التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية، والعمالة القطاعية، وتركيز الصادرات، ومقدار الحرورات المتناولة، وهذا ما تدعو إليه الحاجة من أجل القيام بتقييم عادل لوضعنا كبلد من أقل البلدان نمواً.

وبالنظر إلى المزيد من المتوقع من التحسين والتشذيب في هذه الإحصاءات ورغبتنا في المشاركة بشكل كامل وبناء مع لجنة التخطيط الإنمائي والسلطات المختصة الأخرى، فإننا نعتقد، كما ذكرنا فيما تقدم، بضرورة إرجاء تقييم الوضع القانوني لفانواتو وإجرائه في عام ٢٠٠٠ عندما يغدو من المحتمل ازدياد ثقة جميع الأطراف، بما فيهم نحن، في جودة هذه العملية.

(توقيع) دونالد كلبوكاس

رئيس الوزراء
